

وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الأب قال المحمدي وبني  
 ومشي عليه النسفي وصد الشريعة **قوله** ولا يجب  
 علي الفقير قال في مختارات النوازل وحده اليسار هنا  
 مقدّم بالنصاب الذي يجب به صدقة الفطر وعند  
 محمد بما يفضل عن نفسه ونفقة عياله شهر أو القوي على  
 الأول وهكذا في الهداية وفي فتاوى الصغرى أنه صحيح  
 وبه يفتي وعليه مشي المحمدي وعن أبي يوسف أنه اعتبر  
 نصاب الزكاة في الصغرى والتممة وبه أفتى بعض مشايخ  
 زماننا وفي الخفة وروي عن محمد بن من لا شيء في يد  
 من المال وهو يكسب كل يوم درهما وكفي له كل كفة دو  
 فانه يرفع نفسه وعياله ما يتسع فيه وينفق فضله على  
 من يحير على نفقته وقول محمد بن في الصغرى لا يفتي  
 بهذا وقال شعبة في شرح الهداية وإذا كان كسوا يعين  
 قول محمد وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى **قوله**  
 وان باع ابواه متاعه في نفقتهما جاز عند أبي حنيفة هكذا  
 عبارة الكتاب وهكذا ذكر في الخفة وقال هذا استحسان  
 وقال لا يجوز وهو العباس وفي الهداية وان باع ابوه

قال في شرح الهداية يحتمل ان يكون في المسألة روايتان  
 على تقدير الاتفاق فاولها ان الأب هو الذي يتولى البيع  
 وينفق عليه وعليها انما يعها بنفسها فبعد لان البيع  
 منوط بولاية الحفظ لا بالولاية وعليها في الهداية يتعين  
 الا يجبه من نفسه **قوله** اجبر المولى بخلاف سائر  
 الميقاتات وعن أبي يوسف انه جبر والاول اصح  
**كتاب العناق** **قوله**  
 واذا قال وان قال يا بني اوريا اخرج لم يعنى هذا ظاهر  
 الرواية وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة انه يعنى ولا  
 على ظاهر الرواية فانه في شرح صحيح الإمامة ومثله  
 في الهداية وقال القاضى الصحيح لا يعنى **قوله**  
 وان قال الغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عن عبد  
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يعنى وقال  
 الأسيبى في شرحه الصحيح قول أبي حنيفة واختلف  
 المحمدي وغيره **قوله** واذا عتق المولى بعض  
 بعض عده عتق ذلك البعض وسعيه بقية قيمته لمؤا  
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يعنى كله قال في زاد

عناد